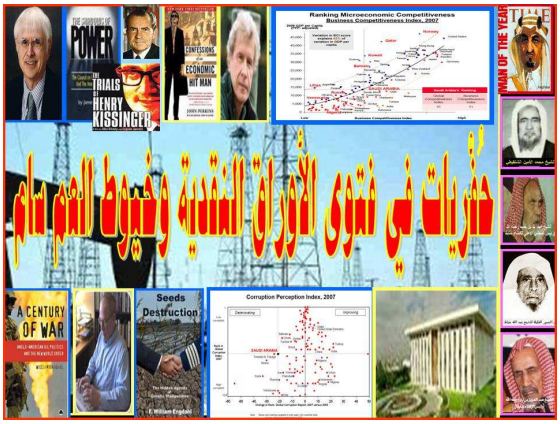

شواش في الأصول وضبابية في التنزيل

الحلقة 17 (الجزء الأول)

حفريات في فتوى الأوراق النقدية وخيوط العم سام

1) الخلفية الدولية المؤثثة لفتوى الأوراق المالية في بدايات سبعينات القرن العشرين

كانت أمريكا قد دخلت فترة "كساد عام" في سنة 1969.

الأمر الذي دفع الاحتياطي الفدرالي، الذي يقوم بدور البنك المركزي، إلى تخفيض أسعار الفائدة.

وقد نتج عن هذا القرار بدوره تَدفق غير متحكم فيه للدولاراتَ نحو الخارج، مع توسع مطرد في العرض النقدي من طرف البنوك.

ولم تمض سنتان حتى سجلت أمريكا عجزها التجاري الشهري الأول في مايو/مارس من سنة 1971.

العجز الذي رأي فيه المتعاملون الماليون نذير شؤم يعلن بقدوم العاصفة، وهو ما دفع ببعض البنوك الأوروبية والأجنبية الأخرى التي تحتفظ بكميات هائلة من الدولار، وسندات الحكومة الأمريكية، إلى محاولة التخلص منها، بغرض الحصول على تغطيتها الذهبية الاسمية قبل فوات الأوان[1].

وكما يحدث عادة عند التوقع بقرب حصول أزمة، فقد ظلت أعناق المتعاملين مشدودة إلى شاشات عروض مؤشرات البورصات العالمية في نيويورك، ولندن، وطوكيو،..... وغيرها من القلاع المالية، علها تستطيع التوقع بالاتجاهات العامة لسوق الأسهم المالية، أو سعر النفط، أو مستوى الفائدة، أو طروء تحسن على نسب صرف العملات الوطنية بالنسبة للدولار،.....

قلت،

وبما أن علم الاقتصاد يعد من العلوم الهشة، وليس العلوم الصلبة، حال علوم الفيزياء والكيمياء،...إلخ.، المضمونة التوقعات والنتائج ضمن ظروف تجربة معينة، فكل النظريات الاقتصادية، وبدون

---

[1] لاحظ أن الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت (***Franklin Delano Roosevelt*** ***(1882– 1945)*** كان قد صادر، في أكبر عملية احتيال على الشعب، كل الذهب الموجود بحوزة المواطنين الأمريكيين سنة 1933واشتراه منهم بسعره الرسمي وهو 20.67 دولار ($) للأوقية الواحدة. لكن ما أن جمعه منهم وأودعه في خزائن القاعدة العسكرية فورت نوكس (**Fort Knox**) ، التي أصبحت مستودعاً للمخزون الاحتياطي الأمريكي منذ سنة 1937، حتى عدل ثمنه ليأخذ مستوى التضخم الذي طرأ على ثمن الذهب في الاعتبار (كان التضخم النقدي سنة 1933 وصل إلى 64 % {أنظر الرسم الملحق بعد)، ليصبح ثمن الأوقية الواحدة يساوي 35 دولار. أي أن الدولة فرضت ضريبة مباشرة على مالكي الذهب من المواطنين يومها بلغت حوالي 70 % (69.33 في الحقيقة). وناهيك به من إجحاف أن تفرض على المواطنين ضريبة تساوي قدر الثلثين من مقتنياتهم، وفي بلد يتبجح بمحاسن ديمقراطيته!!!!

استثناء لا تخرج عن كونها تخمينات واستراتيجيات ذكية في أحسن أحوالها، تعتمد التجارب التاريخية السابقة، وليس فيها ما يضمن تكرارها مستقبلاً بالحرف!، وعلم الإحصاء، وليس فيه ما يمنع حصول ما يستبعد احتماله، وعندما لا ينتظره أحد!، وهما فرعان هشان من المعرفة، لا يضمنان عدم حصول الاستثناءات بدل القواعد المرتقبة المنتظرة.

وككل إستراتيجية مالية، وحتى لو أُلّفت بلغة الرياضيات وقدمت من طرف مختصين، فهي غالباً ما تُخطئ أكثر مما تُصيب، وإلا ما بقي متعامل وأحد في السوق.

أضف إلى ذلك أن التوقع باتجاه المؤشرات المستقبلية، وهي عادة مؤشرات فضفاضة البنية، في هذا الميدان، كما في أي علم هش، أقل دقة بكثير حتى من التوقعات الجوية التي يقدمها أصحاب الأرصاد بالنسبة لحال الجو بعد أسبوع.

وهذا يعني أن المحصلة النهائية، على المدى البعيد، بغض النظر عن اتجاه مؤشرات البورصة صعوداً أو هبوطاً، في اقتصاد متحكم فيه بآلية التضخم، هي أن كل الحقائب المالية ستتعرض للخسارة لا محالة، اللهم ما كان منها في قبضة البنوك المالية المملوكة للواحد في المائة (1 %) من طبقة علية القوم المترفين القارونيين المتحكمين في مقدرات وأرزاق العالم، التي تعنى بتصنيف نخبتهم مجلات متخصصة كمجلتي "فوربز مغازين" (Forbes Magazine)

، و"فورتشون" (Fortune Magazine)

الأمريكيتين، المتحكمين في هذه اللعبة لتحكمهم في أسهم البنوك نفسها، المحمية من مخاطر الإفلاس من طرف الاحتياطي الفدرالي والبنوك المركزية.

وخاصية هذه الطبقة المترفة القارونية بالمعنى الحرفي للكلمة، هي أنها وحدها، من يجني الأرباح المضمونة على المدى البعيد، سواء انتعش الاقتصاد أو كسد، وسواء حقق بعض المضاربين بعض أرباح أو أفلسوا، وسواء اتجهت المؤشرات نحو الصعود أو تقهقرت، ....مقارنة مع باقي المتعاملين، الذين لا يمسكون بخيوط اللعبة، والذين تتلخص هواجسهم عند حصول مثل هذه الأزمات، في الاسترشاد بآراء خبراء السوق، ليجيبوا على سؤال مزدوج ملح وراهن عادة ما يؤرق مضاجعهم ومحافظهم المالية:

أ) هل أحتفظ بالأسهم التي بحوزتي أو أتخلص منها،

ب) وهل أشتري في محافظ أخرى مضمونة المردودية ؟

قلت:

كانت بريطانيا، وعلى خلاف الأسطورة التي تقول بأن البريطاني جون ماينارد كينز، هو من خَلقَ "**نظام بروتون وودز**" (Bretton Woods system)، الدولة الوحيدة التي صَوّتَ ضدّ ترتيباتِ هذا النظام عندما استحدثه الرئيس الأمريكي روزفلت سنة 1945 م.

وقد سنحت الفرصة للبريطانيين كي يعربوا عما يخالجهم بخصوص هذه الاتفاقية التي أرغمتهم الولايات المتحدة عليها أرغاماً، عندما اسقطتهم القوى الصاعدة لأمريكا من الصدارة العالمية واحتلوا مكانهم بدلهم في 29 نوفمبر/تشرين الثّاني 1967، حين خفضوا قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة 14 %، متسببين في أزمة عملةٍ عامّةٍ، أجبرت الحكومة الأمريكية على صَرْف حوالي 20 % من احتياطييها الذهبي الكلي لحِماية سعر 35 دولار لأوقية الذهب ضدّ المضاربين على العملة في لندن.

وستوافق المصارف المركزية السبعة في الدول الصناعية يوم 16 مارس/آذار 1968، وبعد مساومات ماراطونية، على خَلْق نظام تسعير ذهبي مزدوج، يَحتفظُ بالسعر الرسمي للذهب وهو 35 دولار للأوقية، ويَسْمحُ في نفس الوقت للمضاربين كي يضاربوا بحرية على الذهبِ تاركين ل"السوق" تحديد وَضْع السعر!.

وهو ما دك إسفينا عميقاً في نظام بروتون – وودز، وقاد بحتمية إلى حصول أزمةِ دولار — ستفضي في النهاية إلى التخلص من هذا النظام.

وضمن هذه الخلفية التاريخية لم يكن للمتعاملين سوى أن ينتظروا وأيديهم على قلوبهم، حيث حملت لهم الأخبار بأن احتياطيات الذهب الأمريكية لم تعد تغطي، **بالسعر الرسمي الاسمي لأوقية الذهب**، الذي تعهدت الخزينة الأمريكية بدفعه لكل حامل أجنبي لعملتها، وهو 35 دولار للأوقية، سوى **الربع فقط من المعروض النقدي الأمريكي المتداول في العالم.**

وكان الرئيس "ريتشار ميلهوس نيكسون" (*Richard Milhous Nixon (1913–1994)*) قد وقع في أوائل شهور إدارته "**مذكّرةً دراسةِ الأمن القومي 7 (إن إس إس إم -7)**" { *National Security Study Memorandum 7 (NSSM-7)*}، وضعت "**بول أدولف فوكنر**" (Paul Adolph Volcker 1927- .....)[2] وكيلاً

[2] تخرج من جامعة برنستون وجامعة هافارد الأمريكيتين ومدرسة لندن للاقتصاد البريطانية. تولى رئاسة **مجلس الاحتياط الفيدرالي** في أغسطس عام 1979 بعد وصول الرئيس الديموقراطي جيمي كارتر إلى الحكم في الولايات المتحدة. وظل في هذا المنصب حتى شهر أغسطس عام 1987 ليخلفه آلان جرينسبان (**Alan Greenspan**) (1926-.....). وقع عليه الاختيار وفي إبريل عام 2004 م

للخزانةِ لشؤون النظام النقدي الدولي، ومسئولا في نفس الوقت عن لجنة عمل خصّصتْ لدِراسَة الخياراتِ السياسيةِ للنظام النقدي الدولي الجديد، التي يجب أن ترفع تقاريرها إلى **مجلس الأمن القومي**، الذي كان يرأسه: هنري كيسنجر.

وقد قدمت هذه اللجنة في شهر مايو 1971، **دراسة طوارئ**، حددت من بين خياراتِ أخرى، "**تعليق قابليةِ تحويل الدولار إلى ذهب**"، أي إلغاء نظام بروتون وودز.

ولم تمض سوى ثلاثة أشهر أخرى، على هذا التوصية، حتى ألقى الرئيس الأمريكي **ريتشارد نيكسون** خطاباً مُروعاً في 15أغسطس/آب 1971، أعلن فيه، من طرف واحد، اتخاذ أربع خطوات، مثلت في الواقع الإقرار الفعلي لإفلاس الدولة الأمريكية، وعجزها عن سداد ديونها لحاملي عملتها[3]:

أ) تجميد الأجور والأسعار لمدة 90 يوماً،
ب) فرض ضريبة إضافية على الاستيراد بمقدار 10 %،
ت) خروج أمريكا من اتفاقيات بروتون-وودز، وفك ارتباط عملتها: الدولار بالذهب،
ث) تخفيض قيمة الدولارَ بمقدار 8 %، وهي نسبة كانت أقلّ بكثير مِما كان يريده وينتظره حلفاء أمريكا.

قلت:

وقد طلب السفير البريطاني من وزارة الماليةِ الأمريكية على إثر هذا الخطاب، تحويل 3 بليون من الدولارات البريطانيةِ فوراً إلى ذهبِ، إلا أن طلبه رفض.

وقد قطع نيكسون بهذه الخطوات الأربع، الحبل الذي ظل يربط الدولار بالاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال اتفاقية **بروتون وودز**، ليفقد الاقتصاد العالمي توازنه ويدخل في سلسلة من الذبذبات والرجات ستظل تهَزُّ كيانه بعنف لفترة غير وجيزة وإلى يوم الناس هذا، بسبب السياسة المالية الخاطئة التي ينتهجها العم سام، خصوصاً عندما اتخذت رؤوس الأموال طريقها هرباً إلى أوروبا واليابان بحثاً، لكن حين ولات مناص، عن ملاجئ أضمن لقيمها الاسمية.

لرئاسة اللجنة التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة بهدف التحقيق في المخالفات المالية في برنامج النفط مقابل الغذاء الخاص بالعراق خلال التسعينيات.

[3] *عندما انتخب ريتشارد نيكسون رئيساً للولايات المتحدة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني من سنة 1968، اختار "شولتز" (Shultz) كوزير للشغل في حكومته. وسيلعب الأخير دوراً مهماً كعميد لكلية الاقتصاد بجامعة شيكاغو، ليدق إسفيناً في نعش بروتون-وودز، مع كل من بول فوكنر (Paul Volcker) وهنري كيسنجر (Henry A. Kissinger).*

الأمر الذي دعا الرئيس نيكسون إلى اتخاذ خطوة خامسة إضافية رادعة في 12 فبراير/شباط من سنة 1973، أعلنَ فيها تخفيضاً إضافياً للدولار بنسبة 10 %.

قلت:

وقد أحدثت هذه الخطوات الأمريكية الخمس الأحادية الجانب، تصدعاً ورجرجة في قيم كل العملات العالمية الرئيسية، قطعتها عزين، وفكّت ما كان يربط فيما بينها من وشاج في نسب صرف بعضها ببعض، تحت أوفاق بروتون-وودز من قبل هذا التاريخ، لتصبح عائمة وطافية لا تثبت عند سقف أو درك موضوعي معين، بعد افتقادها لتغطيتها الذهبية المعيار، عاصفة بسوق الصرف الذي لم يعد يقر له قرار، حتى أنه عُد الأسوأ من نوعه، منذ الأحداث الشهيرة في ثلاثيناتِ القرن العشرين[4].

وسيجتمع الرّئيس الفرنسي جورج بومبيدو (*Georges Pompidou*) (1911 – 1974) بالرّئيسُ نيكسون في جزر الأزور البرتغالية (Azores) يومي 13-14 ديسمبر/كانون الأول 1971، ليحاول إقناع نيكسون بإنْقاذ نظام بروتون للتبادل الثابتِ للعملات، من خلال إحداث بَعْض التعديلاتِ في نِسَبِ العملةِ، إلا أن نيكسون، الواقع تحت تأثير جورج برات شولتز (*George Pratt Shultz*) (1920 - .....)

سيرفض.[5]

---

[4] *كان من نتائج أزمة عام 1929 وما صاحبها من انهيار في اقتصاديات الدول الغربية، وضع نظام للتعاون المالي الدولي، في تموز 1944، في "بروتون وودز" (Bretton Woods). وتم تأسيس تأسس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تأمين الاستقرار النقدي وتمويل التنمية بعد الحرب.*

[5] ولدَ في مدينة نيويورك وتَخرّجَ مِنْ معهد ماساشوسيتس التكنولوجي بأطروحة دكتوراه في إقتصادياتِ الصناعة (industrial economics). درس الاقتصاد في كلية الاقتصاد بجامعة إم آي تي (***MIT Department of Economics***) مِنْ سنة 1948 إلى سنة 1957، مَع أخذه إجازة سنة 1955 التحق خلالها بمجلس الرّئيس دوايت آيزنهاور للمُستشارين الإقتصاديين كموظّف إقتصادي كبير. وسينضم سنة 1957 إلى جامعة شيكاغو كأستاذ في العلاقاتِ الصناعيةِ، ليصبح لاحقاً عميداً للجامعة في سنة 1962. وسيشغل منصب وزير الشغل في حكومة الرّئيس ريتشارد نيكسون مِنْ 1969 إلى 1970، ثم مديرَ مكتب الإدارةِ والميزانيةِ، ثمّ وزيراً للخزانة الأمريكيَة مِنْ مايو 1972 إلى مايو 1974. وسيقوم خلال هذه الفترةِ سويّة مع بول فولكنر وآرثر فرانك بورنز (**Arthur Frank Burns**) (1904 - 1987)

في الدفع بنيكسون لإنهاء نظام بروتون - وودز (Bretton Woods system). وسيغادر الحكومة، ليشغل منصب المدير التنفيذي لشركةِ "بكتل" (Bechtel) وهي إحدى شركاتِ البناء العملاقة في العالم. وقال جون بيركينز في كتابه: "اعترافات قاتل اقتصادي بأجر" بأن شولتز أصبح رئيساً لشبكةِ دوليةِ احتكارية مرتبطة ب "صندوق النقد الدولي"، تُكرّسَ نفسها لنَهْب وتَحْطيم دول عالم الثالثِ، بإثقالهم بالديون المستحيلةِ التي لا يستطيعون ردها بحال. وظل، كرئيس مشارك في اللجنةِ حول الخطر الحالي (the Committee on the Present Danger)، يروج للحربِ الوقائيةِ ضدّ كل من إيران، وسوريا، وكوريا الشمالية،.. والصين في آخر المطاف.

وسيخلف شولتز في يونيو/حزيران 1972, كونالي (Connally) كوزير مالية، ليكرّسَ السَنَوات القادمة في إسْقاط كُلّ الجُهود الرامية إلى إعادة تثبيت نظامَ سعر صرف. وسيتم نعى هذا النظام رسمياً في شهر نوفمبر/تشرين الثّاني 1975 في قمّة رامبويي (Rambouillet) التي حضرها شولتز ضمن وفدِ إدارةِ الرئيس فورد الذي خلف نيكسون بعد أن أطاحت بالأخير فضيحة واترجيت.

وسيقول شولتز لاحقاً في كتابه: "السياسة الإقتصاديةِ ما وراء العناوين البارزةِ" (*Economic Policy Beyond the Headlines*): "بأنّ الأسواق هي المسئولة عن الصرف بدلاً من الحكوماتِ"

قلت:

ولكي نتفهم الموقف الأمريكي، فيكفينا ملاحظة ما يلي:

أ) لاحظ من منحنى التضخم التراكمي الأمريكي منذ سنة 1913 المصاحب:

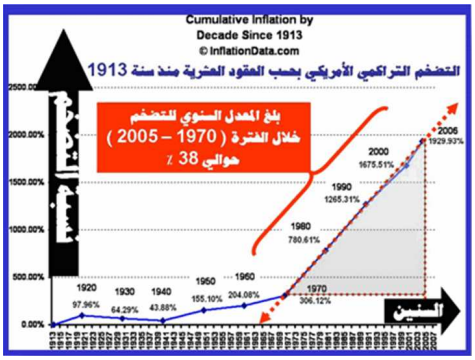

أن نسبة التضخم بلغت سنة 1970 م: 306 % ، مقارنة مع 64 % سنة 1933، عندما قوم الرئيس روزفلت (*Franklin Delano Roosevelt*)(*1882 - 1945*) الأوقية الذهبية (31.1034768 جرام) بأخذ التضخم في الاعتبار بقيمة 35 دولار.

فلا يعقل أن يسمح الأمريكان للأجانب، والقوة بجانبهم، وإن خانهم المنطق، لكونهم أول من تسبب في الظاهرة، لتبنيهم لاقتصاد يعتمد التضخم كمحفز للسوق أو كابح له، باستبدال الدولارات التي بحوزتهم بأوقيات ذهبية عن كل 35 دولار، بينما الثمن الحقيقي للأوقية الذهبية، بأخذ التضخم الحاصل منذ سنة 1933 في الاعتبار وهو (306 % – 64 %) = 204 %.

أي أن الأوقية من الذهب أصبحت تساوي في الحقيقة أزيد من الضعف (حوالي 70 دولار) {أنظر الرسم البياني المصاحب لثمن أوقية الذهب بسعر الوقت (اللون الأزرق) والسعر الحقيقي المُصحح بأخذ التضخم في الاعتبار (اللون الأحمر).

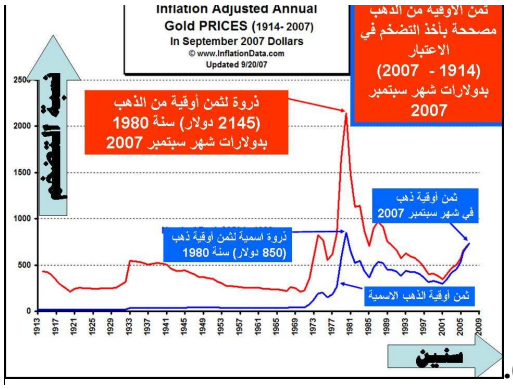

وهو ما يعني أن من يمتلك دولارات أمريكية من الأجانب، سيجني ضعف ثمنها الاسمي (وهو 35 دولار للأوقية)، بمجرد استبدالها إلى ذهب من طرف الأبناك الأمريكية، وبيعها في سوق الذهب الحرة بأزيد من سبعين دولار.

تلت،

ولم تمثل هذه الخطوات التي اتخذها الرئيس الأمريكي تباعاً، بالرغم من أثرها المدمر على الاقتصاد العالمي، سوى سَلطة لتمضية بعض الوقتَ قبل تقديم الطبق الدسم الأكبر، الذي سيصيب الطبقات الفقيرة والمتوسطة في ربوع العالم بمغص هضمي، سيجعل البنك الدولي، الذي انتصب كطبيب متخصص في معالجة هذه الأمراض بالكي كآخر دواء، محولاً غالبية سكان العالم من الطبقات الوسطى إلى فقراء معدمين، يكتفون بتناول حميته، التي لا تزيدهم مع مرور الأيام، سوى هزالة وضمور في كل المرافق، محدثاً بذلك: "**انزياحاً في الأنموذج المنظوري الإرشادي النقدي العام** " (*Monetary Paradigmatic Shift*)، الذي كان سائداً من قبل، بغية التمكين مجدداً للدولار في أن يعاود الانتعاش بقوة ليتبوأ الصدارة من جديد ك **عملة معيارية** في الاقتصاد العالمي، لكن وهذا بيت القصيد !، ليس **بتغطية ذهبية تقليدية**، وهو النموذج الذي تم التخلص من تبعاته للتو من خلال خطاب نيكسون، بعد أن أدى إلى إفلاس الخزينة الأمريكية، وإنما **بتغطية بترولية سائلة لا يملك العم سام منها من قطمير**، سيُرغم، بحكم قوته وهيمنته العالمية، الدول البترولية عليها إرغاماً تحت التهديد المباشر وغير المباشر، على ما سيشرح، لكن بعد مرور أزيد من ثلاثة عقود على هذه الأحداث الجسام التي غيرت وجه العالم: القاتل الاقتصادي بأجر: ***جون بيركينز*** (*John Perkins*) في كتابه المعلمة: "**اعترافات قاتل اقتصادي بأجر**" (*Confessions of an Economic Hit Man*) .

وقد وجدت أمريكا فرصتها الذهبية في إحداث هذا الانزياح النقدي، عندما هاجمت (أو بالأحرى دُفِعت رغم أنفها دفعاً) **سوريا** و**مصر** إسرائيل في حرب **العاشر من رمضان 1393هـ/** 6 أكتوبر سنة 1973 من أجل استرجاع ما احتلت الأخيرة من أراضي الدول العربية في حرب يونيو (حزيران) سنة 1965، ثم قيام العرب إبانها، بقطع النفط عن أمريكا، عندما تبين لهم بالدليل القاطع دخول الأخيرة إلى جانب إسرائيل في هذه الحرب، بدل ردعها لتكف عن انتهاكاتها السافرة لميثاق الأمم المتحدة، أو على الأقل، الوقوف على الحياد.

قلت:

ولا شيء يجعل المرء يلامس صلابة موقف **الملك فيصل** رحمه الله، وهو من أدار الأزمة البترولية في هذا الظرف العصيب من وراء الستار، بحيث لم يكن وزير البترول **أحمد زكي يماني** [6]، سوى واجهة له يأتمر بأمره، رغم أنفه، لا يحيد عما حدّ له الملك ولا يزيغ، من القرار الوزاري التالي، الصادر بتاريخ 22 رمضان 1393 هـ /20 أكتوبر 1973 م، والذي جاء فيه[7]:

قرر وزراء البترول العرب، في مؤتمرهم المنعقد في الكويت يوم أمس الأول، تخفيض الإنتاج شهرياً بنسبة لا تقل عن 5 بالمئة.

واستنادا للقرار المذكور، قررت حكومة صاحب الجلالة (السعودية) تخفيض انتاجها فوراً ابتداء من هذا اليوم - الخميس - حتى نهاية شهر نوفمبر (تشرين الثاني) بنسبة 10 بالمئة، ثم يستمر التخفيض بعد ذلك شهرياً بنسب تقرر عندئذ طبقاً للقرار المذكور .

وتبذل حكومة صاحب الجلالة الآن جهدها لكي تعدل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية موقفها الحالي من الحرب الدائرة بين الأمة العربية وإسرائيل، ومساعداتها الحربية لها، وإذا لم تسفر هذه المساعي سريعاً عن نتائج ملموسة فستوقف المملكة تصدير البترول إلى أمريكا.

انطلاقاً من البيان الذي صدر عن الديوان الملكي بتاريخ 22 رمضان 1393هـ[8]، والذي قررت فيه حكومة صاحب الجلالة تخفيض انتاجها من البترول بنسبة 10 بالمئة فوراً، ومتابعتها لتطور الموقف، ونظراً لازدياد الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل، فإن المملكة العربية السعودية قررت إيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذها هذا الموقف.

جرأة وإقدام نادران، لم يقدم على مثلهما زعيم عربي من قبل، ولا هو مقدر له أن يفعل في المستقبل المنظور، سترفعان من أسهم الفيصل في أعين الناس وفي عليين، لتخصص له مجلة "**تايم**" الأمريكية صفحة غلافها، ناعتة إياه برجل السنة في سنة 1974 م

---

[6] ولد في مكة المكرمة سنة 1930 م، وكان والده قاضياً. تخرج من مصر، ونيويورك وهارفارد في القانون. عين في 1957 كمستشار قانوني لمجلس الوزراء السعودي. ثم أصبح وزير دولة وعضوا في مجلس الوزراء السعودي سنة 1960، ثم شغل منصب وزير البترول و الثروة المعدنية منذ سنة 1962، إلى أن تم عزله من منصبه في عهد الملك فهد آل سعود سنة 1986.

[7] *بيان صادر عن الديوان الملكي السعودي حول وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الوثائق الفلسطينية العربية* لعام 1973م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج 9 ، ط 1 ، ص 383.

[8] كان نيكسون قد طلب يوم 19 أكتوبر 1973 بتخصيص 2.2 بليون دولار كمعونة مباشرة لإسرائيل.

قلت:

وقد رفعت هذه المقاطعة سعر النفط حوالي أربعة أضعاف (400 %) أول الأمر ليتضاعف مرة أخرى وفي أقل من سنة، بالغاً ثمانية أضعاف ثمنه قبل المقاطعة، بعد اجتماع الدول المصدرة للنفط في طهران أول يناير من سنة 1974 [9].

وقد ترتب عن هذه المعركة النفطية، التي أدارها مؤمن آل سعود، غير مدفوع ولا منازع: الملك فيصل رحمه الله[10]، بعزم المؤمنين، وحنكة المُستبصرين: والتي انتهت يوم 23 صفر 1394 هـ، /18 مارس

---

[9] *من 1.39 دولار للبرميل أول يناير 1970 إلى 8.32 دولار أول يناير 1974.*

[10] *فيصل بن عبد العزيز آل سعود: الابن الثالث في سلسلة أبناء الملك عبد العزيز آل سعود الذكور (1324 هـ/ 1906 م - 1395 هـ/ 25 مارس 1975 م) وملك المملكة العربية السعودية للفترة 1384 هـ/1964 - 1395 هـ/ 1975، بعد تنحية أخيه، من غير أمه، سعود بن*

*وضحى بنت محمد بن برغش آل عريعر، من بني خالد، لفساده الأخلاقي وإفلاس الدولة في عهده، حيث أصدر علماء المملكة والأمراء يوم 11 جمادى الثاني 1384 هـ/ 29 مارس 1964، قراراً موحدا يقضي بتسليمه بكل سلطه لولي العهد: فيصل بن عبد العزيز، على أن يظل سعود محتفظا بلقبه كملك! وهو ما لم يكن بحل، خصوصاً عندما بدأ صوت العرب، التابع لمصر، تحت حكم جمال عبد الناصر، الدائر في فلك نفوذ الاتحاد السوفيتي، يستغل الموقف، ضداً على السعودية وحكامها الدائرين بدورهم في فلك النفوذ الأمريكي، ضمن لعبة الأمم المتعارف عليها آنذاك، بحسب ما وصف الجاسوس الأمريكي مايلز كوبلاند (**Miles Copeland**) في كتابه: **"لعبة الأمم: لا أخلاقية القوى السياسية"** (The game of nations: The amorality of power politics) (صورة غلاف الترجمة العربية*

للكتاب).

قلت: *لقد كانت القوتان العظمتان أمريكا والاتحاد السوفييتي، إبان الحرب الباردة، تحركان بيادقهما لبلوغ بعض أهدافهما السياسية، لتعذر اللجوء إلى حرب شاملة ، بسبب توازن الرعب بينهما، خصوصاً وأن حرب اليمن يومها كانت قائمة بالوكالة على قدم وساق بين مصر والسعودية. وستتدارك الأسرة المالكة الموقف بإصدار مجلس الوزراء، الواقع تحت النفوذ الفعلي لولي العهد فيصل، سلسلة من القرارات أيام: 28 مارس - 29 مارس - 30 مارس 1964 م تقضي بإلغاء سيطرة الملك على الحرس الملكي وتسليمه لوزارة الدفاع، وحرسه الخاص، وتسليمه لوزارة الداخلية، كما ألغت تلك القرارات البلاط الملكي وقلصت من المخصصات السنوية للملك إلى النصف، لتجعلها في حدود 138 مليون ريال سعودي (حوالي 37 مليون دولار في تلك الفترة). وسيهاجر سعود إلى القاهرة ثم منها إلى اليونان، حيث وافاه أجله وهو مقيم بها سنة 1969 م.*

قلت: *وهذه السابقة تطرح السؤال الحرج: كيف لثاني أبناء الملك عبد العزيز في البكورية، بعد الأمير تركي بن عبد العزيز، أن يكون هش التدين إلى هذه الدرجة، ويتبوأ، مع ذلك، منصب الملك فيها، في دولة قامت باسم الطُّهرية واقتفاء آثار السلف الصالح، إلا أن يكون هناك خلل بنيوي إما في "الدعوى" أو في التربية والتنشئة!*

ومن اليسر تفسير علو سمت فيصل رحمه الله، مقارنة مع باقي إخوته، وتماهيه مع خط الدعوة المعلن سلوكاً وممارسة، بكونه الابن الوحيد لأمه ***طرفه بنت عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ، من ذرية الشيخ محمد بن عبد الوهاب (1703-1791) رحمه الله***، التي شبت في بيت إيمان ودعوة، قبل أن تكون محظية من المحظيات تلبي نزوات الحاكم بأمره، ووجدت فوق هذا وذاك، متسعاً من الوقت للعناية بتربية وليدها الوحيد: **فيصل**، خصوصاً بعد وفاة ابنتها الأميرة **نوف** وهي صغيرة. وهو ما يحصل عادة في مثل هذه البيوتات القبلية المتسعة، حال عائلة والده عبد العزيز المتزوج من 29 زوجة واللاتي ولدن له 69 من الذكور والإناث.

قلت: وما أظن أن عبد العزيز، وقد حظي بهذا العدد من الأبناء، وفي مثل ظرفه التاريخي، كان يتسع وقته للتعرف عليهم وتنشئتهم التنشئة الدينية اللائقة، بقدر ما أسعفه التكاثر بهم لقضاء مآربه في التوسع والسيطرة وبناء الدولة.

1974 م، أسوأ أزمة اقتصادية عرفتها أمريكا وأوربا، من جهة عدد حالاتِ الإفلاس الكثيرة المعلن عنها، بالإضافة إلى ما صاحب ذلك من ارتفاعات مهولة في معدلات البطالة.

يقول الرئيس المصري محمد أنور السادات [11] **بهذا الخصوص:**

إن فيصلاً هو بطل معركة العبور، وسيحتل الصفحات الأولى من تاريخ جهاد العرب، وتحولهم من الجمود إلى الحركة، ومن الانتظار إلى الهجوم. وهو صاحب الفضل الأول في معركة الزيت، فهو الذي تقدم الصفوف، وأصر على استعمال هذا السلاح الخطير، والعالم (ونحن معه) مندهشون لجسارته. وفتح خزائن بلاده للدول المحاربه، تأخذ منها ما تشاء لمعركة العبور والكرامة، بل لقد أصدر أوامره إلى ثلاثة من أكبر بنوك العالم، أن من حق مصر أن تسحب ما تشاء وبلا حدود من أموال للمعركة.

قلت:

وقد جاءت النتائج العرضية (علاوة على النتائج المباشرة التي تسببت في الكسادِ العام الذي ألقى بجرانه الآن على اقتصاديات الدول الغربية)، أكثر سوءاً، حيث سقطت الكثير من الحكومات الأوربيةِ بسبب الأزمة التي أخذتها على حين غرة، بينما تضررت اقتصاديات الدول الناميةِ، الهشة أصلاً، أيما ضرر، لتجد نفسها مرغمة وظهرها إلى الحائط لطلب القروض من البنك الدولي، الذي سيكبلها بديون فوق طاقتها، ويتحكم فوق هذا ً في اقتصادياتها، على ما سيشرح بتفصيل، جون بيركينز في "اعترافات قاتل اقتصادي بأجر"، إما بدعوى:

أ) التقويمات الهيكلية، أو:

ب) ترشيد الاقتصاد، أو:

ت) خصخصة القطاع العام،... إلخ.[12]

وهي وصفات جعلت كل دول العالم الثالث تفقد استقلالها مجدداً في بضع سنين، لتعود أدراجها، إلى النفق المظلم الذي خرجت منه للتو، وبعد كفاح مرير خلال عقد ستينيات القرن العشرين، وكأنها لم تغن بالأمس القريب!

وقد انضافت إلى هذه الآثار المدمرة على كل الصعد الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية....، خصوصاً فيما له صلة ب القضية الفلسطينية وب النزاع العربي الإسرائيلي المصيري، فضيحة واترجيت

---

[11] محمد *أنور السادات: رئيس جمهورية مصر العربية خلال فترة { 28سبتمبر 1970م - 6أكتوبر 1981م.}*
ولد في قرية ميت أبو الكوم، من أب مصري وأم سودانية، مركز تلا من محافظة المنوفية واغتيل في 6 أكتوبر 1981م.

[12] يشكل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قطبان من اتحادِ تشرف عليه مصلحة الخزينة الأميركية التي لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الأخرى حين تتخذ القرارات.

(*Watergate scandal*)[13] التي كان بطلها الرئيس **نيكسون** وهو في ولايته الثانية. الولاية التي عادة ما تجعل الرئيس التنفيذي الأمريكي أقل اهتماماً بإعادة انتخابه، وبالتالي أقل خضوعاً لضغوطات اللوبي الصهيوني القوي في أمريكا، وأكثر قابلية للضغط على إسرائيل من أجل كبح بعض طموحاتها، ليكون المستفيد الأوحد والأخير من هذا الوضع النشاز، المتحكم فيه من طرف اللوبي الصهيوني: اليهودي ذو الأصول الألمانية: **هنري كيسينجر**

(*Henry Kissinger*) (- 1923) الذي كان يجمع بين وظيفتي "**مستشار الأمن القومي**"، و"**وزير الخارجية**"، ليصبحَ الرئيس الفعلي للولايات المتحدة، بينما رئيسِه يترنح مجمداً في منصبه، لا حول له ولا قوة، يُصارعَ الخصوم من أجل البقاء فقط في المنصب إلى نهاية ولايته، مستفيداً من عصمة المنصب، التي تمنع من جرجرته بذُل وامتهان أمام المحاكم.

ولم ينس القائمون على **الأمن القومي الأمريكي**، ومن بينهم بالخصوص **هنري كيسينجر**، الضليع في مثل هذه المؤامرات، على ما أثبتت الوقائع لاحقاً، فعلة الفيصل به شخصياً[14] وبمن وراءه، فدبروا له مكيدة لاغتياله، من حيث لا ينتظر رحمه الله، جندوا لها خيانة أقرب المقربين إليه.

ففي صباح يوم الثلاثاء 13 ربيع الأول من سنة 1395هـ / 25 مارس 1975م، وبينما كان الفيصل يستقبل زواره بمقر رئاسة الوزراء بالرياض، وكان في غرفة الانتظار وزير النفط الكويتي **عبد المطلب عبد الحسين حسن الكاظمي** ، ومعه وزير البترول السعودي **أحمد زكي يماني** [15] وصل في هذه الأثناء

---

[13] ***ووترغيت*** *هو اسم لأكبر فضيحة سياسية في تاريخ الولايات المتحدة. كان عام 1968 عام سيئاً على الرئيس ريتشارد نيكسون حيث فاز بصعوبة شديدة على منافسه الديموقراطي همفري* (**Hubert Humphry**) (1911 – 1978)، *بنسبة 43.5 إلى 42%، مما جعل موقف الرئيس ريتشارد نيكسون أثناء معركة التجديد للرئاسة عام 1972 صعباً جداً. وسيقرر الرئيس نيكسون التجسس على مكاتب الحزب الديمقراطي المنافس في مبنى ووترغيت. وفي 27 يونيو 1972 ليلقي القبض على خمسة أشخاص في واشنطن بمقر الحزب الديمقراطي وهم ينصبون أجهزة تسجيل مموهة، كان البيت الأبيض قد سجل 64 مكالمة، فتفجرت أزمة سياسية هائلة وتوجهت أصابع الاتهام إلى الرئيس نيكسون. واستقال على أثر ذلك الرئيس في أغسطس عام 1974 وتمت محاكمته بسبب الفضيحة. وفي 8 سبتمبر 1974 أصدر الرئيس الأمريكي الجديد جيرالد فورد (1913 – 2006) (Gerald R. Ford)* *الذي خلف نيكسون عفواً بحق الأخير بشأن الفضيحة.* {http://ar.wikipedia.org/wik}

[14] ويقول كيسينجر في مذكراته: أنه أثناء لقائه بالملك فيصل في جدّه سنة 1973، في محاوله لإثنائه عن وقف ضخ البترول رآه متجهماً، فأراد أن يستفتح الكلام معه بمداعبه قائلاً: " إن طائرتي تقف على مدرج المطار هامدة، بسبب نفاد الوقود ، فهل تأمرون جلالتكم بتزويدها به؟ وأنا مستعد للدفع بالأسعار الحرة . قال كيسنجر : " لم يبتسم الملك , بل رفع رأسه نحوي , وقال : أنا رجل طاعن في السن , وامنيتي أن اصلي ركعتين في المسجد الاقصى قبل أن أموت , فهل تساعدني على تحقيق هذه الأمنية ؟".

[15] *أحمد زكي يماني: من موالد مكة المكرمة سنة 1930 م، وشغل منصب وزير النفط من شهر مارس سنة 1962 إلى أن تم عزله من منصبه في عهد الملك فهد آل سعود سنة 1986 م.*

الأمير المُتَهَيِّبْ[16]: فيصل بن مساعد بن عبد العزيز (1944 – 1975)[17] **، أخ الأمير خالد بن مساعد (ت: 1965)[18]: ابن شقيق الملك فيصل، طالبا الدخول للسلام على عمه.**

وقد استغل دخول الوزيرين على الملك فيصل فصحبهما. وعندما هم الملك فيصل بالوقوف له لاستقباله، كعادته مع الداخلين عليه للسلام، أخرج الأمير مسدساً كان يخفيه في ثيابه، وأطلق منه ثلاث رصاصات، أصابت إحداها الملك في مقتل، فتوفي وهو في طريقه إلى المستشفى رحمه الله.

قلت:

ولئن تضاربت وجهات النظر في سبب اغتيال الملك فيصل رحمه الله، ما بين قائل:

1) بأن الأمير فيصل بن مساعد قتل الملك ثأراً لمقتل أخيه الأمير خالد بن مساعد!

قلت: وهذا عندي بعيد، لأن فيصل بن مساعد كان متهتكاً أخلاقياً، حيث قضى في الولايات المتحدة

ثمان سنوات تماهى خلالها مع الموجة التفسخية الهيبية التي سادت في أمريكا خلال تلك الحقبة، واشتهر

---

[16] نسبة إلى **الهيبز** (بالإنجليزية:hippie) وهي مفردة تعبر عن ظاهرة اجتماعية مناهضة للقيم الرأسمالية وحرب فيتنام ظهرت بين طلاب بعض الجامعات في الولايات المتحدة، ومنها انتشرت إلى باقي دول الغرب خلال فترة الستينات وبداية السبعينات، كظاهرة احتجاج وتمرد على قيادة الكبار و مظاهر المادية والنفعية وثقافة الاستهلاك. دعا هؤلاء المتمردون على قيم المجتمع الرأسمالي السائد إلى التمرد عليه والدعوة لقيام عالم تسوده الحرية والمساواة والحب والسلام. وقد ميزوا أنفسهم بإطالة شعورهم، ولبس الملابس المهلهلة والفضفاضة، والتجول بالدرجات النارية المزخرفة بأشكال ملفتة، والتنقل المستمر في الطرقات كتعبير عن قربهم من الطبيعة وحبهم لها. وقد وجدت هذه المجموعات من الشباب في المخدرات، والجنس، وموسيقى الروك، والتصوف الشرقي معراجها نحو الحلم اللا – محدود. وكان من أبرز ممثليها في أمريكا المؤلفان والموسيقيان: بوب ديلن (***Bob Dylan***) وجوان بايز (***Joan Baez***) ، من بين آخرين. ثم ظهرت نسختهما الأوروبية بظهور فرقة الخنافس الهيبية الشهيرة باسم: "البيتلز" (***The Beatles***) في بريطانيا، والتي استطاعت استقطاب ملايين الشباب في الغرب. وقد تراجع هذا التيار بسرعة تقهقر الظروف الذي ولدته، حيث تم تركها من قبل الكثيرين إما بسبب تقدمهم في السن أو بسبب استيعابهم في المجتمع. {أنظر المزيد في موسوعة ويكيبيديا}.

[17] كان قد سجل نفسه في كليَّةِ سان فرانسيسكو (San Francisco State College) ثم انتقل منها إلى جامعة كولورادو (University of Colorado). وقد ألقي عليه القبض بهذه الجامعة وهو يبيع المخدرات من نوع (إل إس دي) (LSD) سنة 1970. وظاهر من شكل صورة ملامحه أنه انغمس في الموجة الهيبية التحررية التي كانت سائدة بين الطلبة إبان هذه الفترة. لكن، ولموقعه من الأسرة ولكونه يحظى بالحصانة الدبلوماسية، فقد أسقط مدعي عام المنطقةِ التهمَة عنه، على أنه يشرع في تسجيل نفسه لأخذ دروس عليا في علم السياسة بجامعة بيركيلي، ثم يغادر الولايات المتحدة، بالرغم من كونه لمْ يَحصل على شهادة التخرج من السلك الأول الجامعي. غادر الولايات المتحدة وتوجّه إلى بيروت، حيث عاود ارتباطه بالمخدّرات. وقد ثبت بأنّه زارَ ألمانيا الشّرقية، قبل أن يعود إلى المملكة، ولم يفصح عن السبب الذي أداه إلى زيارة بلد شيوعي معروف عنه في تلك الحقبة التاريخية تجنيد طلبة العالم الثالث لصالح الثورة الحمراء. من بيروت عاد أدراجه إلى المملكة، حيث صودر منه جواز سفره بسبب المشاكل التي تسبب فيها في الخارج. سُمح له في إعطاء دروس في جامعةِ الرياض؛ وبَقِى على اتصال مَع صديقته الأمريكية، التي ارتبط معها بعلاقة سفاحية لمدة خمس سنوات في أمريكا. وقد تشعبت الروايات، بعد قيام حد القتل عليه، حيث تقول إحدى الروايات بأن سفره إلى بيروت كان من أجل العلاج النفسي، وأنه كان يحمل عمه الملك فيصل تبعات وفاة أخيه!، بينما مال بعض المسؤولين السعوديين إلى كون ما قام به كانَ مُخططاً وموجهاً. وهو ما يتساوق مع أحداث تلك الحقبة. هذا وقد انتشرت إشاعة تقول بأنه كان قد أخبر والدته بأنَّه سيغتال الملك ثأراً لأخيه، وبأنها أخبرت الملك فيصل، فما زاد على أن قال لها بأن الأعمار بيد الله.

[18] *الذي كان قد اغتيل في ظروف غامضة سنة 1965،*

بالتعاطي للمخدرات بدل الدراسة، وبعلاقات سفاحية مع أمريكيات، ومن بينهن **باربارا شيرمان** (Barbara Sherman) (الصورة) ، بخلاف أخيه الإخواني، الذي يزعمون أنه أراد أن يثأر له!!!!!! ، والذي لقي حتفه أمام مبنى التليفزيون السعودي في الرياض {صورة المبنى} سنة 1965 {صورة للمظاهرة التي تزعمها خالد بن مساعد، ولقي حتفه فيها أثناء تبادل النار بين الشرطة والمتظاهرين سنة 1965، لأنه، وعلى غرار باقي الأميين الدينيين الحرفيين، الذين زخرت بهم الحركة الوهابية، منذ النشأة ولا زالت، كان يعارض ظهور التلفزيون: صندوق الشيطان في عرفهم[19]}، أو:

2) أن **فيصل بن مساعد** كان يعاني من أمراض نفسية!!!،

قلت: وهذا عندي من باب **تربيع الدوائر**، لأن كل من يتعاطى للمخدرات من النوع الهلوسي الثقيل، كما ظل الرجل يفعل في أمريكا وبعد رجوعها منها، سيعاني نفسياً، إلا أن هذا لا يفسر سبب سفره إلى **ألمانيا الشرقية** مثلاً!!!!، المتخصصة أجهزتها، حالها حال الأجهزة السرية لأمريكية نفسها، في الغسيل المتقدم للذاكرة، بالمحو وإعادة التسجيل والبرمجة، على ما اشتهر في إعداد الجواسيس المزدوجين إبان هذه الحقبة من الحرب الباردة، والتحكم فيهم باستعمل مخدر ألـ "**إل. إس. دي**" (LSD)، لتغيير شخصيتهم والدفع بهم إلى القيام بالمهمات التي أوكلت إليهم كالاغتيال وغيره، وهم تحت تأثير شخصيتهم الثانية التي قمصوها إياه، على ما تشرح بتفصيل سلسلة وثائق منشورة على "يوتيوب" (YouTube) ، تحت عنوان "تاريخ سي. أي. إيه. و برنامج "إم.كي. الفائق" [20] (*MK Ultra*) للتحكم في العقل" { *LSD Mind Control*)

History of CIA and MK Ultra

[19] وقد طلب والده قيام الحد على الشرطي القاتل، إلا أن فيصلاً رحمه الله، رأى في الحادث خروجاً على النظام، وبأن لا ذنب للشرطي في ذلك، وتحمل بنفسه تبعات الاغتيال، الذي سيلحق به رحمه الله عشر سنوات من بعد، على يد المخابرات الأمريكية التي جندت أخ الضحية.

[20] ولد هذا المشروع السري للتحكم في العقل المنعوت (MK-ULTRA) في 13 أبريل/نيسان 1953. ولأهميته، فلم يكن يعلم بوجوده سوى قلة في أعلى مستويات التراتب الإداري في وكالة المخابرات المركزية. وتُصِفُ وثائقُ وكالة المخابرات المركزيةِ ألأمريكية الرسميةِ "إم كي الفائق" بكونه "مشروعاً مظلةً" لحوالي 149 من المشاريع الفرعية. وتتعامل العديد مِنْ هذه المشاريع الفرعية مع تجارب اختبار المخدّراتِ غير الشرعيةِ من أجل الاستعمال في الحقل المحتمل، بينما تتَّعاملَ المشاريع الأخرى مع الإلكترونياتِ. وقد اهتم احد هذه المشاريع باستكشاف إمكانية تَنْشيط شخص بجهاز التحكّم عن بعدِ ، وقد سعت كل هذه المشاريع لغَسْل دماغ الأفرادِ، من أجل أنْ يُصبحوا سعاة وجواسيسَ بدون أن تعرف الضحايا ذلك.

Program} على هذه الروابط: {http://www.youtube.com/watch?v=sAIe2sqNL-I&feature=related}،

{http://www.youtube.com/watch?v=UNgm7KSM9k8&feature=related}، وغيرها؟

بل الراجح عندي، على ضوء:

1) المعلومات التي جاء بها جون بيركينز في اعترافاته، بخصوص أحداث مماثلة حصلت لرؤساء دول مناوئين للسياسة الأمريكية، حال:

أ) الرئيس سلفادور إيزابيلينو أليندي غوسنيز ***(أللينْدي)*** ***(Salvador Isabelino Allende Gossens) – 1908)***

(1973 **[21] رئيس التشيلي، المغتال يوم 11 سبتمبر 1973 م، أي أقل من سنتين قبل اغتيال الفيصل، حيث ثبت تدخل المخابرات الأمريكية والرئيس نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسينجر في هذا الاغتيال.[22]**

ب) ورئيس الإكوادور **"جيم رولدوس أجيليرا" (Jaime Roldós Aguilera) (1940 –**

1981) **المغتال في حادث طائرة سنة 1981، لعدم قبوله بأن تتحكم الشركات الأمريكية في نفط بلاده،**

ت) ورئيس بناما: **عمر طوريخوس (Omar Efraín Torrijos Herrera) (1929 –**

1981) **المغتال بدوره في حادث طائرة هو ومن معه، ثلاثة أشهر فقط من اغتيال رئيس**

---

[21] سياسي تشيلي، ورئيس جمهورية تشيلي منذ 1970 وحتى 1973 عند مقتله في الإنقلاب العسكري الذي أطاح بحكمه. ولد في فالباراسيو التشيلية في 26يونيو 1908 وتوفي في القصر الرئاسي في سانتياغو في 11سبتمبر 1973، تحت قنابل الجيش الموجه من طرف المخابرات الأمريكية.

[22] أنظر: جونثان هاسلام: "إدارة نيكسون ووفاة أليندي الشيلي: حالة للاغتيال المسنود"

Jonathan Haslam *The Nixon Administration and the Death of Allende's Chile: A Case of Assisted Suicide*, Editions, Verso, 2005.

وانظر تقرير لجنة السيناتور تشورش بخصوص الاغتيالات السياسية في:

{ http://www.history-matters.com/archive/contents/church/contents_church_reports_ir.htm }
"Interim Report: Alleged Assassination Plots Involving Foreign Leaders" , United States Senate Select Committee to Study Governmental Operations With Respect to Intelligence Activities. 1975 Editeur : ISBN 158963182XFredonia Books. 2001.

الإكوادور سنة 1981، لأنه فاتح اليابانيين بتوسعة القناة وتعميقها، وهو ما توجس الأمريكان منه خيفة، لأنه يكسر احتكار الأمريكيين لسوق البلاد،

ث) والرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق (1924 - 1988) **المغتال أيضاً في حادث مروحية، هو ومن معه، في 17 أغسطس من سنة 1988، عندما أصبح يمثل حجر عثرة في سياسة الأوفاق الروسية – الأمريكية،..... بل كان آخرهم في هذا المسلسل:**

ج) الرئيس الفنزويلي "هوغو شافيز" (Hugo Chávez) (1954 -.....) **، الذي تمت محاولات عدة من طرف الولايات المتحدة للإطاحة بنظامه، ولا زالت، بغرض استبداله بعملاء لها، لامتلاكه النفط واستعماله كسلاح ضدها، حال الانقلاب الفاشل ضده في 11 أبريل سنة 2002، والذي تورطت فيه أمريكا بالمكشوف. بل لا زالت عازمة على الإطاحة به وبنظامه، لما يمثله من تحد لها ولخططها في أمريكا الجنوبية، ولم يمنعها لحد الساعة من اغتياله سوى شعبيته، وانشغالها في هذه الفترة بحروبها العبثية ضد الإرهاب التي هي المولد الأول له والأخير في كل من العراق وأفغانستان وباقي العالم.**

2) هفوة وزير الداخلية أيام الملك فيصل: الأمير فهد بن عبد العزيز **[23]، الذي شغل هذا المنصب منذ تاريخ 1382 /5/14 هـ / 13 أكتوبر 1962، بالسماح ل فيصل بن مساعد بالدخول على الملك وهو مسلح، مع أنه يعرفه حق المعرفة !**

3) كون الأمير فهد، ووزير النفط أحمد زكي يماني، المشهورين بميولاتهما الغربية، كانا يُعارضان فرض المقاطعة البترولية التي استنها الفيصل، كما نقلت ذلك جريدتا النيويورك تايم (*The New York Times*) والواشنطن بوست (*The Washington Post*)، حتى أن الفهد أمضى شهر رمضان سنة 1974 في أوروبا يلهو ويلعب في كازينوهاتها، مما ألهب مشاعر المسلمين، وانظر ما خصصه لفهد الصحفيان: ديفيد هولندن (David Holden) وريتشارد جونز (Richard Johns) في كتاب[24]: "بيت آل سعود" (*The House of Saud*)[25] **، وكذلك ما كتبته الصحفية ساندرا ماكي (*Sandra Mackey*)** **، زوجة طبيب الملك فيصل، التي عاشت في المملكة خلال السبعينات وبداية الثمانينات، في كتابها: "السعوديون: داخل مملكة الصحراء"**[26] **، حيث جاء فيه: "*بأن سمعةِ الملكِ***

---

[23] *سيصبح ملكا فيما بعد ويتسمى ب "خادم الحرمين"*

[24] كان هولدن المراسل الأجنبي الرئيس لصحيفة الصّنداي تايمزَ اللندنية. وقد شرع في تأليف كتابه "بيت آل سعود" سنة 1976. والغريب هو أن بالرغم من اشتهاره كمناصر للأطروحات العربية، إلا أنه سيتم اغتيَاله في القاهرة بمصر يوم 7 ديسمبر/كانون الأول, 1977، قبل أنْ يُكملَ كتابَه. وسيكمل الكتاب لاحقاً صديقه ريتشارد جونز (**Richard Johns**) الصحفي بالفاينانشيال تايمز [Financial Times]. وقد إدّعت المخابرات المصريةِ لاحقاً: أنه اغتيل خطأ، لوجود مراسل يحمل الاسم نفسهِ !. بينما قال آخرون بأنّه حَفَرَ في تأريخَ العائلة المالكةِ السعوديةِ وارتباطها بالبريطانيين إلى عُمق غير مسموح به!.

[25] Holt, Rinehart and Winston, 1982.

[26] *The Saudis: Inside the Desert Kingdom*, W. W. Norton and Co., New York, 1987 ISBN 0395411653.

فهد السيئة صاحبته حتى وفاته **" وقالتْ بأن العديد مِنْ السعوديين ظلوا يعتبرونه "*كأسير مترف مغترب*"**

3) **كون الملك فيصل رحمه الله، هو من هدد الفهد عندما ظل الأخير سارداً في لهوه وسكره وعبثه وقماره ومجونه في كازينوهات لبنان وأوروبا، مع أنه كان مرشحاً من طرف الفيصل نفسه لأن يُصبح ملكاً، بأنه إن لم يقلع عن سيرته التهتكية، على ما تظهر الصورتان التاليتان، القبلية والبعدية:**

، حرمه من إرث المُلك.

4) **كون التحقيق في مقتل الملك فيصل رحمه الله أغلق بعد فترة وجيزة من فتحه، من دون الحسم في الموضوع !، كما كان منتظراً في كل ما له تعلق بأمريكا!.**

5) **كون هنري كيسينجر المتهم بجرائم ضد الإنسانية، بحسب ما حكم عليه الكاتب والصحفي كريستوفر هيتشن (Christopher Hitchen) في كتابه: "محاكمة كيسينجر" (Trial of Henry Kissinger)**

بقوله:

إن السكرتير كيسنجر ليس أقل مِنْ متآمر على القتل ومجرم حربٍ[27].

له من دون أدنى ريب ضلع في عملية الاغتيال.

قلت،

ولدي اليقين الذي لا يخامره أدنى شك، أن الشهيد فيصل رحمه الله اغتيل من طرف أجهزة العم سام، وبأن الأمير فيصل بن مساعد، يمكن اعتباره آلة تنفيذ، غسل دماغه وأعيدت برمجته، وجند لتنفيذ العملية، وبأن وزير الداخلية الأمير فهد، مُطلع على كامل خيوط المؤامرة، وبأنه ربما غض الطرف عنها مُرغما، لتلويح القتلة الاقتصاديون بأجر، بالإطاحة بالعائلة كلها، في حال بقاء الفيصل، على ما لاحظنا في تعامل الولايات المتحدة مع من هم أقل وزناً وشأناً من الفيصل رحمه الله، بل وأقل تهديداً لمصالحها، خصوصاً، عندما يستحضر المرء بإعجاب، ما اتخذه الملك فيصل رحمه الله من قرارات مصيرية ومواقف مثل:

أ) **موقفه من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ودعمه اللا ـ مشروط لإخوانه العرب،**

[27] Secretary Kissinger is no less than a murder conspirator and war criminal.

ب) موقفه الداعم للفلسطينيين، ومنذ فرض التقسيم، وهو شاهد عيان على المؤامرة التي قام بها اللوبي الصهيوني ضد الرئيس ترومان (*Harry S. Truman*)(1884 - 1972) *لإرغامه على تغيير موقفه من القضية الفلسطينية*[28]؟

ت) جرأته على خفض إنتاج النفط السعودي لأمريكا ووقف تصديره ،

ث) دعم الدول العربية بالمال والرجال في حربها ضد إسرائيل،....

وكل موقف من هذه المواقف كاف لوحده لجلب حكم الإعدام من طرف **المافيا** المتحكمة في السياسة الإمبراطورية الأمريكية، بحسب ما شرح **جون بيركينز** في كتابه: "**اعترافات قاتل اقتصادي بأجر**"، فما بالك بها كلها مجتمعة!!!؟؟؟

ولا يفوتني التذكير هنا، بأن المستفيدين المباشرين من الأزمة النفطية كانوا ولا زالوا: **شركات النفط والبنوك الأنجلو-ساكسونية**، بالدرجة الأولى، حيث ضاعفوا أرباحهم أضعافاً مضاعفة!.

ومن المعروف تاريخياً عن مافيا البنوك أنها:

أ) حاولت اغتيال سابع رئيس أمريكي وهو: **أندرو جاكسون** (*Andrew Jackson*) (1767 – 1845) 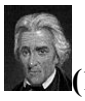 {لوحة للمحاولة الفاشلة لاغتيال جاكسون سنة 1835} ، بسبب معارضته لإنشاء **بنك مركزي** تتحكم فيه **عائلة روتشيلد** اليهودية وبعض البنوك الأوروبية،

---

[28] كان الرئيس الأمريكي روزفلت، وقبل أسبوع واحد فقط من وفاته، قد راسل الملك عبد العزيز آل سعود، في رسالة مؤرخة في 5 أبريل/نيسان 1945، يعده فيها بأنّه، كرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، لنْ يَتّخذ أي إجراء عدائي ضدّ العرب وبأنّ الولايات المتّحدة لن تُغيّرَ سياستَها الأساسية نحو القضيةِ الفلسطينية بدون استشارات مسبّقةٍ مَع كلا العرب واليهود. لكن، ما أن خلف الرئيس هاري ترومان روزفلت في منصب الرئاسة، حتى تنكر بصلافة لهذا الوعد، بل تعداه إلى القيام بدور عدائي مكشوف، حين عمل على إيصال 100,000 يهودي إلى فلسطين من أجل الاستيطان. وهو الأمر الذي دفع بالفيصل الذي كان سفيراً لبلده في مايو/مايس 1946، إلى تقديم استقالته كردّ فعل على نبذ ترومان لوعد روزفيلت إلى الملكِ عبد العزيز.

قلت: كان الرئيس ترومان قد صرح، بعد عدة شهور من وفاة الرئيس روزفيلت، كما نقلت عنه وكالة أخبار رويتر في شهر ديسمبر/كانون الأول سنة 1945 بأنه كأمريكي حقيقي، يعارض قيام دولة 'يهودية' في فلسطين. وبأنه يعارض لنفس السبب، قيام دولة إسلامية أو مسيحية معمدانية. وبأن حكومة فلسطين، يَجِبُ أنْ تكُونَ حكومة شعبِ فلسطين، بغض النّظر عن الجنس أو المذهب أو اللون. وتَستمرُّ المقالة في وَصْف موقف المجلس الأمريكي لليهودية، المناوئ للصهيونية، كما قدمه له ممثلهم: ليسينغ روزنثال (Lessing Rosenwald)— فوجهة نظر ترومان كانتْ في البداية متطابقة مع موقف اليهود المناوئين للصهيونية، غلا أن اللوبي الصهيوني سيدخل على الخط ويتهمه بالعداء للسامية، لينصحه القائمون على حملته بتغيير موقفه من القضية الفلسطينية، بشكل مثير، من النقيض إلى النقيض؟ فلم يكن الفلسطينيون خاصة والمسلمون عامة وحدهم ضحايا الابتزاز الصهيوني، بل بدرجة أكبر كل الرؤساء الأمريكيين وكل نواب المجلسين. وانظر لمزيد كتب اليهودي الأمريكي ألفريد ليليانثال (**Alfred M. Lilienthal**) (1913 -) :

"الرابط الصهيوني (***The Zionist Connection I & II***) ، و"كم ثمن إسرائيل" (***What Price Israel?***) ورابطه *{ / http://www.alfredlilienthal.com}*

ب) نجاح هذه المافيا في اغتيال الرئيس الأمريكي السادس عشر: **أبراهام لنكولن** (*Abraham Lincoln*) (1809- 1865) ، عندما تجاوزها وأصدر عملة حكومية عرفت ب " **القاري**" (Continental) لتمويل الحرب الأهلية، بدل اللجوء إلى القروض من الأبناك.

والملفت أيضاً من وجهة نظر تاريخية وسياسية، أن بدأت بعض الحكومات الأوروبية، تنظر إلى الطاقة النووية، كبديل جزئي من أجل تقليص اعتمادها على النفط، على الأقل في توليد الكهرباء، حتى أنه تم التخطيط يومها لبناء ما بين 160 إلى 200 مصنع نووي بحلول عام 1985.

ولن يحول دون تحقيق هذا الهدف سوى دخول الأمريكيين على الخط مجدداً ووقوفهم له بالمرصاد، حيث نظروا إلى المشروع كتهديد مزدوج مباشر لاحتكارهم لسوق التصدير النووي، ولسوق النفط العالمي.

وعلى عادة أمريكا في تبني الأفكار الجديدة، فقد دعت صناديق أفكارها إلى التشويش على الأوروبيين من خلال بلاغات مهولة لمجالس الخبراء والمجلاتِ العلمية وغير العلمية الأنجلو- أمريكيةِ، لتنطلق حملة دعايةِ عشواء ضد كل ما هو نووي، كإستراتيجية من أجل ضمان الرهانات النفطية الأمريكية.

ولم يكتف الأمريكان بهذه الخطوات فحسب، بل نظروا ضمن مشروعهم الإمبراطوري، إلى تزايد سكان العالم في الدول النامية، بكونه يمثل خطراً داهماً على المصالح المستقبلية لأمريكا، كما ظهر من فحوى مذكرة ل **هنري كيسنجر** في شهر أبريل/نيسان. 1974، حملت عنوان: "**مذكّرة دراسية للأمن القومي 200** " {*National Security Study Memorandum 200 (NSSM 200)*} دَعت إلى تخفيض هائل في تعداد سكانِ العالم، حيث جاء في المذكرة: أنّ العديد مِنْ خامات الدول الناميةِ تعتبر مصادرَ غنيَ بالنسبة للنمو الأمريكي، وبأن هذه الدول متى تكاثرث، زاد طلبها المحلي على تلك المصادر، لتكون النتيجة: هي الضغط لا محالة على الأسعار لترتفع.

ويتوجب بالتالي كَبْح النمو السكاني في العالم الثالث كإستراتيجية مُضادة، تتخذ لها مسوح العلمية والتجرد، لتتمظهر في شكلها النهائي على صورة تحديد النسل، والتخطيط العائلي وما شابه، من باب دس السم في العسل!.

إنتهى ويليه الجزء الثامن عشر